

د. قاسم سلام لـ «الميثاق»:

نتمنى ألا تتوه جريمة «النفق» في دهاليز المباحكات السياسية

هناك من يصبر على إدخال اليمن في حروب أهلية

القبول بمصالحة وطنية بين قاتل ومقتول، بل تكون بين مفاهيم سياسية اختلف الناس حولها فبحثوا عن مخرج سياسي من بوابة المصالحة الوطنية، وهذا أمر جيد، أما المآل والأرواح فلا مصالحة فيها فقد قال تعالى: «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً»، بمعنى أنه لا يجوز لأحد التصالح بدماء المجني عليهم إلا أولياء الدم فقط، وهذا لم يتوفر الآن ولا ننسى قوله تعالى: «ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب»، فإذا المصالحة الوطنية يجب أن لا تعطل حداً من حدود الله إلا إذا جاء أولياء الدم وتنازلوا عن ارتكاب جريمة القتل أو سفت الدم، بعد أن يصدر حكماً يبين من هم مرتكبوا هذه الجريمة أو تلك أو جاء القتل واعترفوا بأنهم ارتكبوا هذه الجرائم وطالبوا بالعفو عنهم والصفح، فإذا قبل أولياء الدم فلا بأس من إعلان صلح أو مصالحة عدا ذلك فهو خروج عن قيم العدل.

● هل تتصور أن يأتي الجناة ومركبو مذبحة مسجد دار الرئاسة ويعترفون بهذا الجرم الشنيع؟

- قضية الاعتداء على مسجد دار الرئاسة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، فهي وقعت في بيت الله أثناء الصلاة، وأراد مرتكبوها اجتثاث كل أركان الدولة الرئيس السابق علي عبدالله صالح ورئيسي مجلسي النواب والشورى ورئيس الحكومة ونوابه وضباط وأفراد الحراسة، بل أرادوا اجتثاث اليمن لأنه لو قدر الله وقتل كل الحاضرين كما كان مخطط له لكانت اليمن ستنفجر في لحظة واحدة في فوضى لا تتهي ولا تذل، وبالتالي فجريمة مسجد دار الرئاسة من الجرائم الرهابية الجسيمة ولا يمكن أحد حق التنازل فيها ويحق من استشهدوا أو جرحوا أو توتت أطرهم وتعذبوا ولزاولوا يتعذبون حتى الآن خاصة وأن الجناة مازالوا يتحدون الامتثال للقضاء وبالتالي من الصعب الكلام حول تصالح في هذه القضايا الجسيمة حتى الرئيس السابق لا يستطيع التنازل عن حق كل الشهداء والقائلي لأنه ليس مخلوق بذلك.

● هل تعتقد أن الرئيس هادي كان يقصد المصالحة في كل القضايا ومن ضمنها قضية جامع دار الرئاسة؟

- لا.. لا.. لا الرئيس عبدربه منصور هادي- رجل حكيم ويخاف الله أكثر مما يتصور البعض وإن يقدم نفسه في شيء فيه اعتداء على بيت الله ومن كانوا ضيوفه يوم جمعة رجب، وأن من أكد كل التأكيد أنه يقصد من الدعوة للتصالح في القضايا السياسية وفتح صفحة جديدة لا ييجاد اصطاف وطني لمواجهة الأخطار التي تواجه اليمن سواء القضية الاقتصادية والأمنية ومواجهة الإرهاب وحالة الاحتراب الموجودة في بعض المناطق، هذا في تصوري ما أراده فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي.. ولكن البعض يبدو أنه فهم الخطأ أو أراد أن يصطاف في المياه العكرة في هذا الأمر ليستفيد من دعوة التصالح من أجل الهروب بجرانته، ولمثل هؤلاء أقول إن الرئيس هادي جاء بإرادة شعبية ليكون شوكة الميزان للخروج بالوطن من أزمتها ولن يستطيع أحد الزمادة عليه، والرئيس يدرك أن تحقيق العدالة للجميع هي بوابة المصالحة الوطنية،

أما أن تصالح مع قتلة أو مع أشباح لم يحترق بما اقترفوه فهذا معناه إقرار لعجبة الدولة وإفقاد المواطن ثقته بها وبالتالي سجد أنفساً يوماً وقد عدنا عن الشعب التوافق للعدالة والمساواة والحرية، وبالتالي الذين يظنون أن المصالحة ستضمن جريمة مسجد دار الرئاسة فهم وهمون، لأن هذا أمر مستحيل وترفضه الأخلاق والقيم والمبادئ والقانون والدستور والإعراف الدولية والإعلان العالمي على هذه القيم النبيلة التي تعمل على تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية.. والعدالة لا تتحقق بالمعاملات والمغالطات كما يريد اليوم مرتكبوا جريمة مسجد دار الرئاسة وجمعة 18 مارس، وهنا علينا أن نتساءل عن القضاة الذين تم القبض عليهم وتم إيداعهم سجن الفرقة الأولى مدرع والتحقين معهم من قبل النائب العام السابق ثم بعد ذلك يتم تحريمهم ويقال إن البعض قتل والبعض الآخر تم تحريمه خارج الوطن من بعض مرتكبي جريمة مسجد دار الرئاسة التي أصبحت وفقاً للتحقيق واضحة المعالم مكتملة الأركان بأسماء المخطفين والممولين والمتآمرين والمنفذين..

● هناك تخوف من بعض من فقدوا أهاليهم في أحداث 2011 في مسجد دار الرئاسة وجمعة الكرامة وجبل الصمع أو غيرها.. وهي من الجرائم الجسيمة التي لا تسقط بالتقادم.. فهل سيسلمها التصالح؟

- الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رجل حكيم واع ويحث على ترسيخ قيم العدل أول وأخيراً، وعندما دعا للتصالح والتصالح الوطني أراد أن يوجد نوعاً من المصالحة الوطنية بين كافة مكونات وشرائح المجتمع في القضايا السياسية الخرفية التي لم تخلط بالدماء وإزهاق الأرواح، فمن خلال خطاباته المتعددة يؤكد على ترسيخ قيم ومفاهيم العدالة وبالتالي القضايا التي ذكرتها كمسجد الرئاسة وجمعة 18 مارس هي الآن منظورة أمام الجهات القضائية وبالتالي طالما ونحن نؤمن بدولة مدنية حديثة يسودها العدل والمساواة، فعلينا أن نترك القضاء يقول كلمته فيهم، وعندما يتم تحديد من هو الجاني في هذه القضايا ويتم الحكم عليه نكون قد ضمنا وجود دولة عادلة ينشدها الجميع، وبالتالي لا يمكن



حاوره: عارف الشرجبي

أوضح الدكتور قاسم سلام- رئيس المجلس الأعلى لحزب التحالف - أن المشهد السياسي اليمني معقد أكثر من أي وقت مضى منذ انتصار الثورة اليمنية وحتى اليوم... وقال الدكتور سلام في حوار مع الصحيفة: إن البعض الذين اعتادوا على القتل والتخريب والغدر لم يستجيبوا للدعوة الصادقة للمصالحة الوطنية التي دعا إليها الرئيس عبدربه منصور هادي..

وأضاف: إن الذي فكر ودبر ونفذ حفر النفق المؤدي إلى منزل الزعيم علي عبدالله صالح قد تغلب على اليأس وأن مثل هؤلاء بأعمالهم هذه يهدفون إلى حرق البلد. وأشار إلى أنه لا تصالح مع من يضرب بيوت الله ويسفك الدماء، وأن جريمة مسجد دار الرئاسة إرهاب دولي وأن القتلة والمديرين معرفون بالاسم. مطالباً الحكومة بالعمل على القضاء على النعرات المناطيقية والمذهبية والعرقية..

فإلى نص الحوار:

جريمنا مسجد الرئاسة والنفق خرجنا من مطبخ واحد

لا تصالح مع من يضرب بيوت الله ويستحل الدماء

الرئيس دعا للمصالحة في الاختلاف السياسي فقط ولا تصالح مع قتلة أو أشباح

الاصطاف خلف الرئيس هادي واجب مقدس من أجل اليمن

حتى تكون المصالحة الوطنية وميثاق الشرف بوابة للانتقال النوعي والخروج من دوامة الصراعات بعيدها الجنائي الجسيم المنهج والمبرمج مع سبق الإصرار والترصد بهدف الاجتثاث الذي ترفضه كافة القيم الأخلاقية والديانات السماوية وقوانينها مصداقاً لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً».. وتجنب الخطأ بين المفاهيم.. قال تعالى: «خطوا عملاً صالحاً وأخر سينأ عسى الله أن يتوب عليهم»، وقوله تعالى «فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون»..

● وماذا عن مصفوفة المعالجات المقدمة من رئاسة الجمهورية؟

● هناك مصفوفة استلمنا منها نسخة في وزارة السياحة واجتمعنا مع المختصين في الوزارة وسجلنا ملاحظتنا عليها بنداً بنداً، وهناك قصور في المصفوفة خاصة بعد صدور قرار رفع الدعم، ولذلك يجب أن يعاد النظر في المصفوفة، وهذا الأمر نوقش في مجلس الوزراء، وقلنا يجب إعادة النظر في المصفوفة، ولذلك تفهم الأخ الرئيس الأمر وأصدر توجيهاته بتشكيل اللجان، ونحن في وزارة السياحة سجلنا رؤيتنا وسرنا فعملنا إلى اللجان وبدورهم سيرفعلونها إلى الأخ الرئيس لاعتقاد ما سوف تأتي به اللجان من ملاحظات وتصور لمعالجة الآثار المترتبة عن رفع الدعم ولذا لابد على اللجان الإسراع في عملها لقطع الطريق عن أي من المزايدين الذين يريدون استغلال حاجة الناس لتحقيق غاياتهم، علينا أن نتدارك الأمر وننزل لجان رقابية إلى كل الأسواق في العاصمة والمحافظات من الآن وتحدد الأسعار بدقة وتراقب الالتزام بالقرار، وهنا لابد من التأكيد على ضرورة مشاركة المجتمع في الإبداع عن المغالين بالأسعار لكي تتكامل الجهود فلنستأ في دولة الخير العام، نحن في اليمن.

● كيف تقرون خطورة اكتشاف نفق يمتد من شارع صخر باتجاه منزل الزعيم صالح بهدف اغتياله مع أسرته وقيادات حزبية وشخصيات اجتماعية في ظل الدعوة للمصالحة الوطنية؟

● دعوة الرئيس عبدربه منصور - رئيس الجمهورية- للمصالحة الوطنية دعوة صادقة تهدف إلى التمهيد الجراح وإيقاف زيف الدم اليمني وهي دعوة لاصطاف وطني عريض يضم فيه كل أوان الطيف السياسي والمشاركين في مؤتمر الحوار الوطني من أجل بناء يمن تسوده المحبة والأخاء والتعايش والقبول بالآخر ولكن يؤسفني القول إن البعض الذين اعتادوا على القتل والتخريب والغدر لم يستجيبوا لهذه الدعوة ولم يستجيبوا من أخطاءهم السابقة.

● وماذا عن الاصطاف الوطني.. وما أهميته بجانب المصالحة؟

- الاصطاف الوطني هو أن يقف الشعب خلف الرئيس عبدربه منصور هادي صفاً واحداً للدفاع عن الوطن أمام أي عدوان خارجي أو خطر داخلي يقم الدولة في مواجهات مختلفة أو في حالة الخروج عن الثوابت الوطنية كالمصالحة الاقتصادية والثورة والجمهورية والوحدة وروع أي اطروحات تمس بالثوابت من أي طرف كان داخلياً أو خارجياً، أيضاً الاصطاف الوطني مطلوب لحماية الدستور بعد عملية الاستفتاء، عليه والعمل على تنفيذه وعدم السماح بالخروج عنه..

● اصطاف الوطني مطلوب الآن لمواجهة الحالة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها بلادنا أيضاً هو مطلب وبقوة في مساندة القوات المسلحة والأمن والوقوف ضد الإرهاب أو أية محاولات لتشويه دورها الوطني ولابد أن يكون الاصطاف الوطني مقرناً بالوعي، متجاوزاً المناطيقية والمذهبية أو الطائفية أو أي حسابات قبيلية تضر بوحدة المجتمع كجتمتع واحد ومتجانس.

● هناك تخوف من بعض من فقدوا أهاليهم في أحداث 2011 في مسجد دار الرئاسة وجمعة الكرامة وجبل الصمع أو غيرها.. وهي من الجرائم الجسيمة التي لا تسقط بالتقادم.. فهل سيسلمها التصالح؟

- الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رجل حكيم واع ويحث على ترسيخ قيم العدل أول وأخيراً، وعندما دعا للتصالح والتصالح الوطني أراد أن يوجد نوعاً من المصالحة الوطنية بين كافة مكونات وشرائح المجتمع في القضايا السياسية الخرفية التي لم تخلط بالدماء وإزهاق الأرواح، فمن خلال خطاباته المتعددة يؤكد على ترسيخ قيم ومفاهيم العدالة وبالتالي القضايا التي ذكرتها كمسجد الرئاسة وجمعة 18 مارس هي الآن منظورة أمام الجهات القضائية وبالتالي طالما ونحن نؤمن بدولة مدنية حديثة يسودها العدل والمساواة، فعلينا أن نترك القضاء يقول كلمته فيهم، وعندما يتم تحديد من هو الجاني في هذه القضايا ويتم الحكم عليه نكون قد ضمنا وجود دولة عادلة ينشدها الجميع، وبالتالي لا يمكن

● ولكن على ما يبدو أن الحكومة قد تسرعت باتخاذ القرار قبل وضع المعالجات التي أشرت إليها؟

● هذا صحيح إلى حد ما، والواقع كان ينبغي علينا في مجلس الوزراء وبقاقي مؤسسات الدولة أن ندرس القرار قبل صدوره دراسة تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب السلبية والإيجابية المترتبة على صدور قرار رفع الدعم عن المشتقات، للأسف أقول إن ذلك لم يتم من قبل الحكومة ولكن فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي تلافي الأمر وأصدر حزمة لوضع المعالجات ووجه بتشكيل لجنتين لعمل دراسة متكاملة لرفع الدعم وأيضاً للاستفادة القصوى من الإيرادات..

● ولكن أتمنى على اللجان التي شكلت أن تكون حكيمة وقادرة على أن تبلور استراتيجية جديدة وواضحة لتجمل من الأموال التي كانت مرصودة لدعم المشتقات النفطية تتحول لخدمة التنمية في كافة الحقول، وأهمها الآن المياه والزراعة والأسماك ودعم الصيادين والعاملين في هذا القطاع مع المشاريع الاستثمارية والاقتصادية المعقدة والمتعددة لأن استمرار تعطيل هذه المشاريع يفاقم من البطالة.

● ولكن أين دور الحكومة في كبح جماح الأسعار التي ارتفعت 100%؟

- الحكومة موجودة وهناك تعليمات من الأخ الرئيس بالنزول الميداني من قبل المعنيين في وزارة الصناعة لمراقبة السوق، لأنه فعلاً هناك ارتفاع يصل إلى 30% في كثير من السلع لاسيما المواد الصلوات والمواد الغذائية وحتى العلاج وإذا لم تضع الدولة معالجة سريعة لهذا الأمر بكل تأكيد سيهدم المواطن وسيفقد الثقة بتوجيهات فخامة الرئيس والحكومة، وهذا أمر نحن في غنى عنه.

● يقال إن اللجان التي شكلت ليست متخصصة وبعض أعضائها من خارج الحكومة؟

- هناك لجان برئاسة نائب رئيس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات والمهندس عبدالله محسن الأكوح نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء وهما جيدان وعميلان، وكنت أتمنى أن يكون بقية أعضاء اللجنتين جميعاً متخصصين في الشأن الاقتصادي والتنموي ومتخصصين في إدارة الأزمات وأيضاً كان لابد من تواجد ممثلين عن اتحاد الغرف التجارية والصناعية لكي يثروا الأمر بالنقاش ويضعوا رؤيتهم وأن يكونوا ملتزمين أمام الحكومة بكل القرارات التي ستتخذها اللجان باعتبارهم مشاركين في إصدار القرار بعد أن سمع لهم ولمقتراحاتهم.. أيضاً القرارات يجب أن تشارك في وضع تصوراتها في المعالجات، نحن مثلاً في وزارة السياحة وضعنا تصوراً مشتركاً على تحديد الإيجابيات والسلبيات وتصوراً لملحها حسب طموحي كوزير للسياحة للنهوض بمستوى معيشة المواطن.

● بداية كيف يقرأ الدكتور قاسم سلام المشهد السياسي الراهن؟

- المشهد السياسي معقد أكثر من أي وقت مضى في تاريخ اليمن منذ انتصار الثورة اليمنية (26 سبتمبر 1962 و14 أكتوبر 1963م) ولذا تم انتخاب الأخ عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية كيمثل للوفاق والتوافق وتنفيذاً للمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وتلبية لتطلعات الشعب اليمني الذي عبر عنها الحوار الوطني الشامل بمخرجات أعطت فرصة لفخامة الرئيس هادي أن يقود المرحلة من أجل الوصول إلى الأهداف التي جاءت من أجلها المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن.. هذا المشهد لإزداد تعقيداً وتعكيراً بعد إقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية ودخل أيضاً مرحلة الجدل حول كيفية التعامل مع ردود الأفعال وخاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار وارتفاعاتها المحتملة.. ومن أجل تلافي تلك التوقعات وجه الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي بتشكيل لجان لمحاورة السلبات المحتملة لقرار تحرير أسعار المشتقات وتوسيع دائرة الإيجابيات فيما يتعلق بالقرارات التي صدرت حتى لا تضر بمعيشة المواطنين وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

● ولكن على ما يبدو أن الحكومة قد تسرعت باتخاذ القرار قبل وضع المعالجات التي أشرت إليها؟

● هذا صحيح إلى حد ما، والواقع كان ينبغي علينا في مجلس الوزراء وبقاقي مؤسسات الدولة أن ندرس القرار قبل صدوره دراسة تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب السلبية والإيجابية المترتبة على صدور قرار رفع الدعم عن المشتقات، للأسف أقول إن ذلك لم يتم من قبل الحكومة ولكن فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي تلافي الأمر وأصدر حزمة لوضع المعالجات ووجه بتشكيل لجنتين لعمل دراسة متكاملة لرفع الدعم وأيضاً للاستفادة القصوى من الإيرادات..

● ولكن أتمنى على اللجان التي شكلت أن تكون حكيمة وقادرة على أن تبلور استراتيجية جديدة وواضحة لتجمل من الأموال التي كانت مرصودة لدعم المشتقات النفطية تتحول لخدمة التنمية في كافة الحقول، وأهمها الآن المياه والزراعة والأسماك ودعم الصيادين والعاملين في هذا القطاع مع المشاريع الاستثمارية والاقتصادية المعقدة والمتعددة لأن استمرار تعطيل هذه المشاريع يفاقم من البطالة.

● ولكن أين دور الحكومة في كبح جماح الأسعار التي ارتفعت 100%؟

- الحكومة موجودة وهناك تعليمات من الأخ الرئيس بالنزول الميداني من قبل المعنيين في وزارة الصناعة لمراقبة السوق، لأنه فعلاً هناك ارتفاع يصل إلى 30% في كثير من السلع لاسيما المواد الصلوات والمواد الغذائية وحتى العلاج وإذا لم تضع الدولة معالجة سريعة لهذا الأمر بكل تأكيد سيهدم المواطن وسيفقد الثقة بتوجيهات فخامة الرئيس والحكومة، وهذا أمر نحن في غنى عنه.

● يقال إن اللجان التي شكلت ليست متخصصة وبعض أعضائها من خارج الحكومة؟

- هناك لجان برئاسة نائب رئيس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات والمهندس عبدالله محسن الأكوح نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء وهما جيدان وعميلان، وكنت أتمنى أن يكون بقية أعضاء اللجنتين جميعاً متخصصين في الشأن الاقتصادي والتنموي ومتخصصين في إدارة الأزمات وأيضاً كان لابد من تواجد ممثلين عن اتحاد الغرف التجارية والصناعية لكي يثروا الأمر بالنقاش ويضعوا رؤيتهم وأن يكونوا ملتزمين أمام الحكومة بكل القرارات التي ستتخذها اللجان باعتبارهم مشاركين في إصدار القرار بعد أن سمع لهم ولمقتراحاتهم.. أيضاً القرارات يجب أن تشارك في وضع تصوراتها في المعالجات، نحن مثلاً في وزارة السياحة وضعنا تصوراً مشتركاً على تحديد الإيجابيات والسلبيات وتصوراً لملحها حسب طموحي كوزير للسياحة للنهوض بمستوى معيشة المواطن.

● بداية كيف يقرأ الدكتور قاسم سلام المشهد السياسي الراهن؟

- المشهد السياسي معقد أكثر من أي وقت مضى في تاريخ اليمن منذ انتصار الثورة اليمنية (26 سبتمبر 1962 و14 أكتوبر 1963م) ولذا تم انتخاب الأخ عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية كيمثل للوفاق والتوافق وتنفيذاً للمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وتلبية لتطلعات الشعب اليمني الذي عبر عنها الحوار الوطني الشامل بمخرجات أعطت فرصة لفخامة الرئيس هادي أن يقود المرحلة من أجل الوصول إلى الأهداف التي جاءت من أجلها المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن.. هذا المشهد لإزداد تعقيداً وتعكيراً بعد إقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية ودخل أيضاً مرحلة الجدل حول كيفية التعامل مع ردود الأفعال وخاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار وارتفاعاتها المحتملة.. ومن أجل تلافي تلك التوقعات وجه الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي بتشكيل لجان لمحاورة السلبات المحتملة لقرار تحرير أسعار المشتقات وتوسيع دائرة الإيجابيات فيما يتعلق بالقرارات التي صدرت حتى لا تضر بمعيشة المواطنين وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

● هذا الوضع فعلاً يتطلب أول مصداقية ووعياً جمعياً جديداً بحيث يتجه كل الخريون من أبناء الوطن نحو تفعيل مخرجات الحوار بشكل جدي يحقق الطموحات ولو بالحد المعقول، وهذا معناه أن المشهد السياسي تداخلت معه جملة من العوامل والأفكار التي حصل أحياناً إلى حد التقاطع مع البعض خاصة عندما يصدر قرار وينزل إلى الحكومة ويناقش في رئاسة مجلس الوزراء وسيتم تشكيل لجان لمعالجة الوضع من قبل المؤسسات المعنية في الاقتصاد والداخلية والصحة والزراعة وغيرها.

● كيف يقرأ الدكتور قاسم سلام المشهد السياسي الراهن؟

● هذا الوضع فعلاً يتطلب أول مصداقية ووعياً جمعياً جديداً بحيث يتجه كل الخريون من أبناء الوطن نحو تفعيل مخرجات الحوار بشكل جدي يحقق الطموحات ولو بالحد المعقول، وهذا معناه أن المشهد السياسي تداخلت معه جملة من العوامل والأفكار التي حصل أحياناً إلى حد التقاطع مع البعض خاصة عندما يصدر قرار وينزل إلى الحكومة ويناقش في رئاسة مجلس الوزراء وسيتم تشكيل لجان لمعالجة الوضع من قبل المؤسسات المعنية في الاقتصاد والداخلية والصحة والزراعة وغيرها.

● كيف يقرأ الدكتور قاسم سلام المشهد السياسي الراهن؟

- هذا الأمر وارد، ولذا ينبغي على الحكومة أن تعمل خلال الفترة المقبلة وفقاً لاستراتيجية واضحة تتجاوز كل التحديات التي تحاول الآن إعاقة بناء دولة النظام والقانون دولة المؤسسات والمدنية الحديثة وأن تعمل من أجل تجاوز الدعوات المناطيقية والانفصالية والمذهبية والعرقية وكل ما من شأنه أن يعطل مسيرة التنمية التي قامت من أجلها ثورة سبتمبر واکتوبر والتي كان من أهم أهدافها إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة التي اعتبرها ثورة ثالثة بل ثورة الثورات والمبارك في تاريخ اليمن القديم والمعاصر كونها نقلت اليمن نقلة نوعية من أجواء التشرذم والصياح والصراعات المناطيقية والقبلية والشرطية والمذهبية إلى مرحلة جديدة نرى فيها اليمن وقد دخلت في مصاف الدول المتقدمة سواء تحت مسمى جمهورية اليمن الاتحادية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى أو أقاليم متعددة تركزت أسسها على أساس بنية اقتصادية وسياسية وثقافية وحضارية متكاملة ترسخ هوية اليمن الواحد وتتجاوز الصراعات والمشاريع الصغيرة